دور الإعـلام في دعم مشـروع القرائيــة للمرأة في الريف الليبي

باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أ.د نجمة خليفة عطية

أستاذ الدراسات اللغوية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا ، طرابلس، ليبيا

البريد الإلكتروني:ghrammylad9@gmail.com

The Role of Media in Supporting the Literacy Project for Women in the Libyan Countryside Using Information and Communication Technology

Prof. Najma K. Atiya

Professor of Linguistic Studies Libyan Academy for Graduate Studies Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام: 15-06-2025، تاريخ القبول: 28-06-2025، تاريخ النشر: 22-07-2025.

الملخص:

احتلت قضايا المرأة ومشاركتها في التنمية المجتمعية جانباً مهماً في المؤتمرات والملتقيات والمحافل المحلية والدولية منذ النصف الأخير من القرن العشرين ، وهي تسعى إلى تمكين المرأة و دعم مشاركتها في شتى الميادين الخدمية والإنتاجية ، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على المرأة في الريف الليبي و كيفية إكسابها جملة من المعارف والمهارات الحياتية من خلال استخدام التعلم الرقمي والصفوف الافتراضية؛ فتعرض البحث لمعرفة الآليات اللازمة للتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة في الريف الليبي ، والتي تحدُّ من إمكانات المجتمع لإعطائها الفرص المناسبة لكي تُسهم في التنمية المجتمعية. كما تناول البحث أهمية و دور برامج إعلام المرأة في تعزيز الثقة لديها ؛ لتمكينها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وتحفيز مساهمتها في التنمية المجتمعية. كما قدَّم البحث نموذجاً لسيِّدة ليبية جسدت صورة مُثلى عن أهمية تطبيق مشروع المرأة القرائية ودوره في تطوير المرأة الريفية وتمكينها في المجتمع الليبي و مشاركتها في توعية المرأة إعلامياً؛ ليصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات التي تعود في مجملها إلى تنويه الجهات المختصة وأصحاب القرار لضرورة تبني مشروع قرائية المرأة في ريف ليبيا ؛ للتغلب على التحديات والصعوبات التي تواجهها ، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لاكتساب المعارف والمهارات الحياتية اللازمة، والحرص على عقد المؤتمرات والندوات المحلية والدولية للبحث في آلية مواجهة التحديات التي تُعرقل المرأة في الأرياف.

الكلمات المفتاحية: مشروع القرائية – الريف الليبي – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Abstract:

"Women's issues and their participation in community development have gained significant prominence in local and international conferences and forums since the latter half of the twentieth century. These efforts aim to empower women and support their engagement across various service and productive spheres. This research focuses on rural Libyan women,

examining how digital learning and virtual classrooms can equip them with essential life knowledge and skills. It explores mechanisms to overcome challenges hindering these women – constraints that limit societal capacity to provide appropriate opportunities for their contribution to community development.

Furthermore, the study analyzes the role of women-focused media programs in building self-confidence to enable social, cultural, and political empowerment, thereby stimulating their developmental participation. The research presents a case study of a Libyan woman exemplifying the transformative impact of literacy initiatives on rural women's development and societal engagement, including media awareness advocacy.

Keywords: Literacy Project - Rural Libya - Information and Communication Technology

مقدمة:

الأســـرة الليبية حسب تصنيف علماء الاجتماع تنقسم إلى: الأسرة البدوية، والريفية، والحضرية، والانتقالية ، والأسر ذات الامتداد العالمي، ولكل أسرة حسب هذا التصنيف سماتها و خصائصها، وموروثاتها الخاصة بها والتي تميزها ولا يعتدُّ بغيرها، فالأسرة الريفية ترتبط بالأسرة البدوية، بل إنَّهما في أغلب الأحيان يسيران في نمط واحد، و يتصفان بالصفات نفسها بحيث يصعب التفريق بينهما، والأسرة الريفية تمثل الثقافة الريفية المنتشرة في المناطق الزراعية وقد تنقل هذه الموروثات عبر وسائل مختلفة إلى المدن؛ لكنها لا تظهر في خضم زحام تنوع الثقافات و اختلافها. ومن أبرز السمات الاجتماعية للأسرة الريفية التماسك الاجتماعي، والتفرقة بين أدوار الكبار والصغار ، والأدوار الخاصة بالرجل تختلف تماماً عن دور المرأة ؛ لكن هذه التفرقة تبدو أخف حدة مما هي عليه في الأسرة البدوية[1]وفي تقرير حول حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المواطنة والعدالة حول ليبيا ذكر أليسون بارجتر أنَّ نسبة الحضر إلى الريف 86% مقابل 14% للحضر.

مشكلة البحث:

على حدِّ تعبير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي: إنَّ التنمية الاجتماعية الحقيقية مستحيلة في غياب التقدم في وضع المرأة ، وأنَّ حقوق الإنسان لا تستحق هذا الاسم إذا كانت تستبعد النصف الأنثوي من البشرية، وأنَّ النضال من أجل المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من الجهود العالمية الرامية إلى خلق عالم أكثر إنصافاً لجميع الأفراد والمجتمعات، فالمرأة تُشكل ما يزيد عن 55% من الجسم التعليمي في العالم الذي يبلغ تعداده 80 مليوناً علماً بأنَّ نسبتهن مرشحة للازدياد ا.ه كما أكدت الكثير من منظمات المجتمع الدولي على دور المرأة في التنمية المستدامة، فأطلقت الأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية

[1] يُنظر: إيلاف، 28أكتوبر2004،د.ص.

شعاراً علمياً جديداً هو (المرأة شريك في التنمية)[2] فإنَّ مشكلة البحث تتركز في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما دور وسائل الإعلام في تحفيز المرأة في الرّيف الليبي نحو التعليم و اكتساب المهارات الرقمية و اكتساح سوق العمل؟
2- ما أهمية البرامج القرائية والأنترنت و أثرهما على التوجهات الفكرية لدى المرأة في الريف الليبي؟
3- ما جهود الدولة الليبية في دعم تعليم المرأة وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه مشروع القرائية للمرأة في المجتمع الريفي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على المرأة في الريف الليبي وكيفية إكسابها جملة من المعارف والمهارات الحياتية من خلال استخدام التعلم الرقمي والصفوف الافتراضية ، كما يسعى البحث إلى تجسيد دور البرامج الإعلامية الاجتماعية في دعم المرأة الريفية ، وتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية انطلاقاً من مجتمعها الريفي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه والنتائج التي من المتوقع الوصول إليها، إذ يسعى لمعرفة الآليات اللازمة للتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة في الريف الليبي ، والتي تحدُّ من إمكانات المجتمع لإعطائها الفرص المناسبة لكي تُسهم في التنمية المجتمعية.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث وقع اختيار الباحثة على المنهج الوصفي، الذي يعمل على تفسير الظاهرة موضوع البحث ومشكلته ، من خلال تحديد ظروفها وأبعادها ؛ لغرض الانتهاء إلى وصف علمي شامل ومتكامل، مع الاستعانة بمنهج المسح المكتبي لأكثر عدد ممكن من الأدبيات ، والدراسات ، والبحوث العلمية التي تُعنى بموضوع البحث وترتبط بمحاوره وتفريعاته ؛ للوصول إلى نتائج تقريبية تشجيعية لدعم مشروع برامج القرائية للمرأة في ريف ليبيا باستخدام التعلم الرقمي وتكنولوجيا الاتصال. كما سيتناول البحث أهمية ودور برامج إعلام المرأة في تزويدها بالمعرفة والمهارات لتمكينها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً من

[2] يُنظر: الفيلالي،2006، ص32.

خلال تقديم برامج تتضمن مشاريع تعليمية وبيئية للتنمية المجتمعية في الريف الليبي تهدف لتعزيز الثقة لديها ، وتحفيز مساهمتها في التنمية المجتمعية ،وتزيد من رغبتها في الانخراط بالعمل الجماعي و السلوك التعاوني.

الدراسات السابقة:

- دراسة الشافعي و السبيعي(2018) وجاءت بعنوان (**تمكين النساء الريفيات من خلال الخدمات التعليمية الإرشادية الزراعية المقدمة من مراكز التنمية الريفية بليبيا**) وتهدف الدراسة إلى التعرف على إجمالي درجة تمكين المبحوثات من خلال الخدمات التعليمية التي تقدمها مراكز التنمية الريفية في ليبيا دعماً للبرامج الإرشادية التي تقدمها لتنفيذ المشروعات الصغيرة المولدة ، وتمَّ قياس إجمالي درجة تمكين النساء الريفيات بجمع درجات ثلاثة مؤشرات لتقديم الخدمات تكمن في تكرار تقديم الخدمات، ودرجة استفادة المبحوثات من الخدمات، ودرجة رضاهن عليها. كذلك استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين إجمالي درجة تمكين المبحوثات وتكرار تقديم الخدمات، ودرجة استفادتهن من الخدمات، ودرجة الرضا عن تلك الخدمات.

- دراسة علي، إلهام نعيم (2021) والمعنونة بـ (**فعالية مشروعات تنمية المرأة الريفية من أجل التخطيط لتمكينها اقتصادياً و اجتماعياً**) و تهدف الدراسة إلى قياس مستوى فعالية تمكين المرأة الريفية نتيجة تخطيط مشروعات تنمية المرأة ، ويمكن قياسه من خلال الأبعاد التالية: قياس مستوى تزويد المرأة الريفية بالمهارات المختلفة نتيجة تخطيط مشروعات تنمية المرأة ، وقياس مستوى إحداث تغييرات اقتصادية لدى المرأة الريفية نتيجة تخطيط مشروعات تنمية المرأة ، وقياس مستوى إحداث تغييرات اجتماعية لدى المرأة الريفية نتيجة تخطيط مشروعات تنمية المرأة. ثم قياس مستوى الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة الريفية الخاصة بتخطيط مشروعات تنمية المرأة. ثم التوصل إلى مقترحات لتمكين المرأة الريفية.

وتميَّز بحثنا عن الدراسات السابقة كونه معنياً بتعلم وتعليم المرأة في الريف الليبي، وكيفية إكسابها المهارات اللازمة من خلال تنفيذ مشروع القرائية، وإكسابها المهارات الحياتية والحاسوبية اللازمة للمشاركة في التنمية المجتمعية.

المطلب الأول: واقع البرامج القرائية في تعليم المرأة الريفية

أولاً: وسائل الإعـــلام و دورها الفعّال في تحفيز المرأة نحو التعليم ومحو الأمية

للإعلام دور كبير ومهم في التأثير على ثقافة المجتمع الريفي، وتعديل القِيم، والمعتقدات والسلوكيات السائدة في الريف، وتهجين الأفكار التي تُسيء للمرأة وتقلل من شأنها وهيبتها ؛ لذا وجب تنظيم برامج

تثقيفية وتوعوية ، وحلقات نقاش تشجع النساء في الريف على المطالبة بحقوقهن، و الثأر على العادات والتقاليد التي هي من أهم العوائق التي تواجه المرأة الليبية.

و للإعلام دوره في تصحيح الصورة التي رسختها الكتب المدرسية في الفكر الريفي في أثناء عرض مواد التَّعلم والنصوص القرائية ؛ فالصور والرسومات التي أُودعت بين دفتي الكتب المدرسية تحصر المرأة بصفة ثابتة في أدوار الأم، و ربة البيت، و العاملة المنزلية. و كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005م أنَّ معظم النصوص الثابتة في المدارس العربية، تضع المرأة في سياق منزلي محدد و صريح ، "كما أنَّ الرسومات التي تستخدم في المناهج تظهر هذا التحيز بصفة حية فنادراً ما تعرضت الكتب المدرسية التي تضعها وزرات التعليم الإناث و هن يقرأن كتاباً أو جالسات في المكتبة، فالمكان الوحيد الذي يناسب المرأة في تلك الكتب هو المطبخ أو الحقل"[3].

ويشير التقرير العالمي لليونسكو2015 إلى أنَّه لا يزال ملايين الفتيان والفتيات حول العالم يعانون صعوبة شديدة في الوصول إلى التعليم و ارتياد المدرسة و التَّقدم فيها، و تحصيل التعليم الجيِّد من خلال التحاقهم بها، و شكل عدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم معضلة كبرى ساهمت في تخلف البلدان.

وإذا أردنا الحديث عن رائدات الإعلام في ليبيا، و دورهن البارز في تحفيز المرأة في الرِّيف الليبي، ودعمهن للحصول على مستوى تعليمي يُمكِّنهن من المشاركة في التنمية المجتمعية ، يمكننا القول إنَّ السيِّدة خديجة الجهمي قد صُنفت "من ضمن رائدات مسيرة الوعي الاجتماعي خاصة للنساء في البداية عبر المنبر الإعلامي الوحيد المتاح وهو الإذاعة الليبية التي أُنشئت عام 1957م"[4] (الفارسي، د.ت، ص35) وبفضل جهودها، وثقافتها العالية، وسلاسة أسلوبها، ولغتها المتواضعة، تمكنت السيِّدة خديجة الجهمي أن تصل إلى البيوت الليبية ، و تخطف الأنظار من حولها، و أن تسرق قلوب الليبيات من خلال برامجها وإبداعاتها التي أطلقتها عبر الإذاعة المسموعة ، كما استطاعت عبر الراديو أن تخوض غمار التوعية الاجتماعية للأسرة الليبية عبر الكلمة ؛ فأثرت الحياة المسموعة ثمَّ المكتوبة، ونتيجة لجهودها في الكثير من المجالات العلمية، والثقافية، والاجتماعية، ضمت إلى جانبها جيلاً كاملاً من الفتيات المثقفات، اللواتي مازلن يجنين ثمار تضحياتها ويعملن بتوجيهاتها، حيث أصدرت في عام 1965 العدد الأول من مجلة (البيت) وهي أول مجلة ليبية تهتمُّ بالأسرة وقضاياها وإشكالياتها التي أفرزتها مرحلة ما بعد الاستقلال، و لضمان نجاح هذه المجلة في تحقيق أهدافها استعانت السيِّدة خديجة الجهمي بخبرة كُتَّاب ليبيين

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005م، ص321.

ومصلحيـن اجتماعييـن ممن أظهروا مسـاندتهم للمجتمـع الليبـي، وعبَّـروا عـن قضايـاه وبذلـوا جهودهـم بهدف ترسـيخ مفاهيـم العمـل العـام فـي ضميـر أجيـال متعاقبة مـن النسـاء.

ولقـد لقيت جهـود خديجـة الجهمـي مساندة وتأييداً من الكثيرين ممن حملـوا معهـا مهمـة التعريـف بأثـر الوعـي علـى تطـور المجتمـع، فاسـتطاعت بذلك أنْ تُشكل ضميـرًا حيًا فـي ظـل ركـود الحركـة المجتمعيـة، وتمكنت من استقطاب أقلام وأفكار ومبدعـات أنـارت لهـن الطريـق وقدمـت لهـن القدوة والمقدرة علـى التضحية[4].

لذا ينبغي على إعلام المرأة تركيز الجهود- لدعم و تحفيز المرأة بخطوات ثابتة نحو التعليم- من خلال البرامج التالية[5]:

- الحرص على إقامة الندوات التوعوية والتثقيفية، والمؤتمرات المحلية والدولية حول تعاليم الدَّين الإسلامي التي أعطت للمرأة حقوقها في المجتمع، وطرح المفاهيم الخاطئة التي رسخت في أذهان الكثيرين استنادا على الدَّين والأعراف السائدة في المجتمع.
- للمرأة دور فعَّال في التاريخ العربي والإسلامي، ينبغي تسليط الضوء عليه من خلال برامج مختصة بالفتوحات الإسلامية ورواية الحديث ، والرائدات في مجالات مختلفة ، والمشاركات في التنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية.

- توعية المرأة وتوجيهها لاقتحام المشروعات الإنتاجية والخدمية، مساهمة منها في بناء المجتمع بما يتلاءم مع البيئة والعُرف السائد، كذلك استضافة نماذج فعّالة من رائدات المجتمع، وبث تجاربهن الناجحة والاستفادة منها.

- توجيه الاهتمام والعناية بكافة شرائح المجتمع من السيّدات والعاملات، والطالبات، و ربات البيوت، و توعيتهن بالعمل التطوعي ، وجعله رافداً من روافد التنمية، و ذلك من خلال الإعلام المنزلي الذي يصل المرأة أينما كانت وفي كل وقت وحين.

- تقديم المساعدة بأشكالها للنساء، وتوعيتهن للاستفادة من الوقت باستخدام التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي، و شبكة المعلومات الدولية.

---

[4] يُنظر: الفارسي، د.ت، ص35.
[5] يُنظر:أوشن،2005، ص62.

ثانياً: البرامج القرائية وأهميتها في تمكين المرأة و إكسابها المهارات الحياتية اللازمة

لعل تمكين المرأة اجتماعياً هدف من أهداف الدراسات الاجتماعية الحديثة ، وذلك بمنح المرأة الريفية فرص التعليم و إكسابها المهارات المختلفة من خلال تزويدها بالتدريب اللازم ، وتحفيزها على المشاركة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية كذلك. فالبرامج الاجتماعية والثقافية المُقدّمة للمرأة عبر الإذاعتين المرئية و المسموعة تؤدي دوراً كبيراً في تزويدها بقدر كبير من المعارف المختلفة، والمهارات المتنوعة، والقدرات الفائقة التي تُنمِّي فيها حبَّ العمل والرغبة في المشاركة، وبالتالي المساهمة إسهاماً فعّالاً في تحسين مستوى التفكير لديها، وتمكين المرأة اجتماعياً وثقافياً من خلال تقديم برامج تتضمن مشاريع تعليمية و بيئية للتنمية المجتمعية في الريف الليبي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز الثقة لديها، وتحفيزها للمساهمة في تنمية مجتمعها، و رغبتها في الانخراط في العمل الجماعي والسلوك التعاوني، وإقامة برامج تدريبية لتوعية المرأة بحقوقها و واجباتها، و تقديم برامج تعمل على مكافحة الصورة السلبية عن المرأة ، و تعزيز دورها الإيجابي في المجتمع، و اعتماد برامج تقوم على تبني مفهوم التخطيط بالمشاركة والتنمية المجتمعية.

وقد أكد التير[6] أنَّ المجتمعات الأقل تقدُّما (الريفية) ركزت جهودها على الرجل دون المرأة باعتباره العنصر البشري الذي ينبغي أن يُعتمد عليه في إقامة المشاريع التنموية باعتباره وسيلة التنمية وغايتها، و جعل التير مرد هذا التوجه إلى التكوين الفسيولوجي للرجل ، وإلى محدودية المجالات التنموية الخاصة بالمرأة في التعليم والصحة، إلى جانب بعض الأعمال الزراعية البدائية.

كما أكدت بعض الدراسات العالمية" أنَّ عاماً إضافيا في التعليم الابتدائي يزيد من أجور الفتيات فيما بعد بنسبة10-20% و يشجع الفتيات على عدم الزواج في وقت مبكر، وأن ينجبن أولاداً أقل، ويقلل من احتمالات تعرضهن للعنف"[7].

و أظهرت نتائج بعض الدراسات - المهتمة بالشباب والشابات في ليبيا- خلال العام 2021م" أنَّ 29% من المجيبين على استبانة الدراسة ذكروا أنَّ أباءهم حاصلون على شهادات جامعية، و15% من المجيبين قالوا إنَّ آباءهم حاصلون على دبلوم تقني أو مهني، و42% من المجيبين أكمل أباؤهم التعليم الثانوي، الأمر الذي كان له عظيم الأثر على الأعراف والتقاليد، و الثورة على الموروث الثقافي الذي يتنافى والدِّين الإسلامي، وحركة تطور المجتمع الليبي في الرّيف، و فسرت الدكتورة أسماء خليفة ذلك بأنَّ" الأسر التي تقودها وتدعمها النساء تعاني من عدم المساواة بسبب فجوة الأجور، والفشل المنهجي في الاعتراف بهن كربات أُسر بسبب الأعراف الأبوية، ونتيجة لذلك فإنَّ هذه الأُسر لا تحصل على نفس الخدمات التي

---

[6] يُنظر: التير، 2006، ص77-78.
[7] صحيفة الوقائع، د. ت، ص3.

تستمتع بها الأسر التي يقودها الرجال"[8]. مما أسهم في خلق فجوات رقمية بين الجنسين كتلك الفجوات الرّقمية بين المجتمعات الريفية والحضرية ، نتيجة العزلة الجغرافية، والبنية التحتية الريفية التي يعوزها الكثير من الجهد لتلحق بالمجتمعات الحضرية، وافتقارها لمعالم التقنية والحداثة.

و يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005م نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، والذي يصدر تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان العربية في توفير فرص المعرفة للفتيات ، حيث أنَّ معدل التحاق الإناث بالمدارس في عدة دول عربية منتجة للنفط ، وفي الأردن، ولبنان، وفلسطين، وتونس، أعلى من معدل التحاق الذكور. و يُشيد التقرير بمؤشرات تدل على التقدم في تعليم النساء بالعالم العربي، إذ تُظهر البيانات أنَّ المساواة بين الجنسين قد تحققت في اثنتي عشر دولة من بينها ليبيا.

ثالثا: التحديات والمعوقات التي تواجه مشروع القرائية في المجتمع الريفي

رصدتها صحيفة الوقائع في دراسة حول المرأة الريفية ، و التي كانت بعنوان(المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية)[9]. سنذكرها بإيجاز على النحو التالي:

1- بُعد المسافة بين المدرسة والمنزل، وهي من أبرز العقبات بالمناطق الريفية في ليبيا وفي سائر بلدان العالم، والتي تُبقي على الفتيات محرومات من التعليم ، ففي باكستان يقل التحاق الفتيات بالتعليم بنسبة 20% كلما بَعُدت المسافة عن المدرسة بمقدار نصف كيلومتر، وبالعكس تماماً في حال تقليل المسافة بين المنزل والمدرسة ، فإنَّ ذلك يزيد من نسبة التحاق الفتيات بالمدارس وانتظامهن بالفصول الدراسية؛ حيث أسهم بناء مدارس محلية داخل المجتمعات الريفية في زيادة التحاق الفتيات بالتعليم في دول كمصر و ليبيا وإندونيسيا والعديد من البلدان الأفريقية.

2- ارتفاع تكاليف التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في المناطق الريفية، فالنساء الريفيات يمثلن النسبة الأكبر من الأميين في العالم، حيث تمثل نسبة السيدات الأُمَيات ما يزيد عن ثلثي الأميين في العالم البالغ عددهم 796 مليون شخص، وكثير منهن يعشن في المناطق الريفية.

3- العادات والتقاليد ونظرة المجتمع الدونية للفتيات اللواتي في سن البلوغ و التطلع إلى تزويجهن بدلاً من إلحاقهن بالتعليم الثانوي، مما كان له عظيم الأثر على مستقبل العمل والفرص الاقتصادية، على حيث أشارت الإحصائيات إلى أن الفتيات الريفيات أقل حظوظاً في الانتظام بالمدارس الثانوية عن الفتيان الريفيين، وتقل حظوظهن بكثير عن الفتيات الحضريات. حيث ينتظم 5,39% من الفتيات الريفيات

[8] خليفة،2022،ص6.
[9] يُنظر: ص11.

بالمدارس الثانوية مقارنة بـ 45% من الفتيان الريفيين، و59% من الفتيات الحضريات، و60% من الفتيان الحضريين.

4- الشعور بفقدان الأمن والطمأنينة في المناطق الأكثر تعرضاً للحروب والأزمات السياسية، كما هو الحال في البلاد العربية أبَّان الربيع العربي عموماً، و في ليبيا بوجه خاص حيث لاتزال الصراعات قائمة ولم يعرف السكان معنى الطمأنينة و الاستقرار، فقد " اعتبرت الشواغل الأمنية بمثابة العقبات الرئيسية أمام زيادة مشاركة المرأة ،لاسيما في النشاط بشأن التطوراتّ والمشاركة المجتمعية ، ومع ذلك كانت الفروق بن الجنسين واضحة - ذلك أنَّ الرجال يبدون أكثر تفاؤلا، حيث صرَّح 48 %ّ أنَّ هذا الوضع قد تحسن مقارنة بـ 31 % من النساء، وشعرت غالبية النساء 66 % منهم أنَّ الوضع الأمني في مناطقهم إمَّا قد بقي كما هو أو ساء مما يُبرز الاختلافات المحتملة في المخاطر والتهديدات الأمنية التي يواجهها الرجال والنساء. إن التصور العام للمستجيبين في الدراسة هو أنَّ الاعتداءات على النساء كانت على الأرجح حدثت في الأماكن العامة على أيدي جماعات الأصدقاء في فضاءات داخلية إجرامية محلية ، ولكنَّها حدثت أيضا على يد أفراد الأسرة أو الأصدقاء في فضاءات داخلية"[10].

رابعاً: جهود الدولة الليبية في تعليم الكبار ومحو الأمية:

أوضحت أسماء الأسطى[11] أنَّ دراسة العلاقة بين المرأة والتنمية لا يمكن معالجتها دون التركيز على أثر التعميم على دور المرأة في ظل العادات و التقاليد، والقيم السائدة في المجتمعات بشكل عام والريفية على الخصوص، والتشريعات القانونية التي تحقق للمرأة المساواة مع الرجل وصولاً إلى المشاركة في التنمية المجتمعية من خلال برامج دعم وتمكين المرأة بإقامة دورات محو الأمية وتعليم الكبار للنساء الراشدات، وتنفيذ المشاريع الزراعية الحديثة ، وتعميم الخدمات ، والبرامج التعميمية، مثل برامج محو الأميَّة وتعليم الكبار، ومراكز التنمية الريفية وما حققته من نتائج ، والتي برزت بانعكاسها على دور المرأة من خلال مؤشرات التحديث ، وقد أدَّى ذلك إلى تحول المرأة من المجال المحدود للاكتفاء الذاتي إلى إنشاء التشاركيات بما منحه لها القانون بخصوص تأسيس وتوفير مستلزمات التشغيل، حتى انتهى إلى إنشاء جهاز تنفيذي للتشاركيات والصناعات الصغرى والأسر المنتجة عام 1991م، والسماح لها بالاستيراد من الأقطار العربية الشقيقة.

وجاء في كلمة أودري أزولاي المديرة العامة لليونسكو ضمن التقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار و تعليمهم: " إنَّ المشاركة في تعلم الكبار وتعليمهم ارتفعت بشكل إجمالي منذ عام2015 بتفاوت

---

[10] تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة / ليبيا، يناير، 2020م.
[11] يُنظر: الأسطى،2005 ، ص7.

التقدم المحرز وتختلف معدلات المشاركة بشكل ملحوظ ، ويسرني أن ألحظ ازدياد مشاركة النساء اللواتي يشكلن أغلبية المتعلمين الكبار في بعض البلدان، لكنَّ وصول المرأة إلى فرص التعليم والعمل في مناطق عدة في العالم لايزال محدوداً ، ففي المناطق الفقيرة والريفية على وجه التحديد تعني معدلات الأمية المرتفعة أنَّ النساء يواجهن صعوبة في الانخراط في التعلم والمشاركة الكاملة في المجتمع منذ أن تبوأتُ منصب المديرة العامة لليونسكو، وضعت تحسين وصول النساء والفتيات إلى التعليم ضمن أولوياتي، وفي هذا السياق أطلقنا مبادرة (تعليمها مستقبلنا) في تموز/ يوليو2019 كجزء من اجتماع وزراء التعليم من مجموعة الدول السبع، ويشدد هذا التقرير على الحاجة إلى زيادة الاستثمار الوطني في تعلم الكبار وتعليمهم وخفض تكاليف المشاركة، ونشر الوعي بمنافع تعلم الكبار وتعليمهم، وتحسين عملية جمع البيانات والرصد، ولاسيما للفئات المحرومة، ويمكن أن يكون تعلم الكبار وتعليمهم أداة أساسية لتمكين الكبار بصفتهم متعلمون وعاملون، وأهل، ومواطنون نشطون عن طريق ضمان احترام البلدان المانحة لالتزاماتها تجاه البلدان النامية[12].

أمَّا بالنسبة لدولة ليبيا فإنَّ التعليم فيها مجاني ومتاح لكل الليبيين ، كما أنَّ الدولة الليبية اتخذت التدابير اللازمة لتحسين مستوى تعليم المرأة ، بما في ذلك جعل التعليم إجبارياً حتى المستوى المتوسط. فازداد عدد الإناث اللواتي استفدن من فرص التعليم في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية ، حيث نجد نسبة كبيرة من نظيراتهن في الريف لا يذهبن إلى المدارس." وسجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2004 نسبة تبلغ 29.3 في المائة من الإناث في ليبيا ممن تخطين سن الخامسة عشرة ولا يزلن أمِّيات، واعتماداً على الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق التابعة للحكومة الليبية ، فإنَّ عدد من يتلقون التعليم من الذكور والإناث متساوٍ، ففي العام الدراسي 2000-2001 دخلت الجامعة 131.529 فتاة من بين إجمالي عدد الفتيات ممن بين العشرين والرابعة والعشرين البالغ 346.130 فتاة ، وعلى الطرف الآخـــر في الفئة العمرية ما بين السادسة والرابعة عشرة تدرس534.425 فتاة بالمدارس من بين إجمالي عدد الفتيات البالغ 556.693 مقابل560.029 من الفتيان من بين إجمالي عدد الفتيان البالغ 571.458 كما ذكرت الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق في عام 2001 أنَّ 16% (41.336) من قوة العمل النسائية يحملن مؤهلاً جامعياً أو أعلى و أنَّ 48.3% (398.125) يحملن الشهادة الثانوية وجميع مجالات التعليم الجامعي مفتوحة أمام المرأة إلاَّ أنهن يحجمن عن الفروع الدراسية التي تُعتبر من مجالات الرجال كالهندسة"[13].

وعن جهود الدولة الليبية أيضاً صدر عن الجريدة الرسمية- لسنة 1968 العدد17 ، السنة السادسة – قانون رقم 23 لسنة 1968م بشأن محو الأمية و تعليم الكبار:

---

[12] يُنظر: معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة،2019، ص4.
[13] تومبيرت،2005، ص174.

- مادة (1) تعمل وزارة التربية و التعليم على محو الأمِّية في جميع أنحاء المملكة الليبية في مدى خمسة عشر عاماً من تاريخ نفاذ هذا القانون وفقاً لخطة يتمُّ وضعها لهذا الغرض.
- مادة (2) تنشأ بوزارة التربية والتعليم لجنة تُسمَّى اللجنة العليا لمحو الأمية و تعليم الكبار وحددت اختصاصات هذه اللجنة.

و بمناسبة إحياء اليوم العالمي لمحو الأمِّية للعام 2024م في 2024/1/18م قدَّمت لنا الخبيرة الليبية عزيزة المهدي حافظ دراسة تتبعت من خلالها مراحل تعليم الكبار في ليبيا على النحو التالي:

- ✓ المدارس الليلية التي انطلقت في مدينة بنغازي في العام1944م.
- ✓ تفعيل برنامج و خطط محو الأمية وتعليم الكبار في العام1953م، وفق ما دعت إليه منظمة اليونسكو في عام 1951م، و يشمل كافة أراضي الدولة الليبية.
- ✓ تفعيل أول خطوة لمحو الأمِّية وضعتها الدولة مدتها15سنة ابتداء من العام1966م وانتهت في العام 1980م، استجابة للقرارات الصادرة عن مؤتمري الإسكندرية الأول والثاني1963-1965.
- ✓ حملات محو الأمية 1970-1976م، تنفيذا لقانون1968 الصادر عن الدولة الليبية وقانون التعليم رقم (134) لسنة 1974م اللذين استهدفا محو الأمية و طالا(500 ألف و181 أمِّي و أُمِّية).
- ✓ مرحلة المدارس المسائية ومراكز تدريب الراشدات خلال الأعـــوام (1975م- 1990م).
- ✓ تفعيل نشاط تعليم الكبار انطلاقاً من العام2006م الخاص بإنشاء قسم محو الأمية وتعليم الكبار، والقائم على تخطيط وتفعيل وتنظيم برامج محو الأمية وتعليم الكبار ضمن إدارة التعليم الأساسي بوزارة التربية و التعليم ، الذي أدَّى إلى انتشار عدد من مدارس محو الأمية وتعليم الكبار في المدن و القرى الليبية[14].

أمّا فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في ليبيا- كما ذكرت الباحثة عزيزة حافظ- فهي كالتالي:

- الافتقار إلى المعلمين المؤهلين.
- الافتقار إلى الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها أثناء الدرس، والتي من شأنها أن تساعد المتعلم على الفهم ، والانتباه ، والاستيعاب ، والإدراك ، والتفكير ، والتطبيق ، والرغبة في التعلم.
- الافتقار إلى المناهج الدراسية المُعدة خصيصاً لمحو الأمية وتعليم الكبار.

[14] وكالة الأنباء الليبية ، 2024/1/18م.

- عدم تحديد ميزانية خاصة بتعليم الكبار ودعم برامج محو الأمية.
- سلبية مشاركات مؤسسات المجتمع المدني في برامج محو الأمية و تعليم الكبار.

وأشارت الدراسة إلى الخطة الاستراتيجية المستقبلية لمحو الأميَّة وتعليم الكبار، كما دعت إلى التركيز على نشر التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد لمواجهة الظروف الحياتية، و ذلك من خلال:

- استحداث مناهج دراسية تتناسب مع هذه الشريحة من الكبار، وطرائق تدريسية مبسطة وقريبة إلى مداركهم و اهتماماتهم.
- تأهيل و رفع كفاءة القائمين بالتدريس في محو الأمَّية وتعليم الكبار، والإدارات المُشرفة عليها من خلال برامج و دورات طويلة المدى لرفع الكفاءات بتفعيل الجهات المختصة في الدولة.
- وضع آليات عملية لتشجيع من اجتازوا مرحلة الأميَّة ، وذلك بتمكينهم من مواصلة دراستهم في مراحل تعليمية متقدمة.
- السعي لاعتماد اللائحة التنظيمية الخاصة بتعليم الكبار.
- تخصيص مبالغ مالية لتمويل برامج محو الأمِّية وتعليم الكبار.
- تفعيل الدراسة داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينتي طرابلس وبنغازي بعدد(6) مدارس.
- تعميم التعليم الأساسي وتطبيق إلزاميته حتى وصلت نسبة التمدرس بالتعليم الأساسي للعام2021-2022م إلى97% في المائة.
- وضع مادة تنظيمية لبرامج محو الأمِّية وتعليم الكبار ضمن مواد اللائحة التنظيمية لشؤون التربية والتعليم لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، تمت وفقها معاملة الدارسين في محو الأمِّية وتعليم الكبار معاملة التلاميذ والطلاب النظامين في امتحاناتهم واعتماد شهاداتهم العلمية.
- إدخال مادتي الحاسوب واللغة الإنجليزية في المقررات الدراسية لدارسي محو الأمية وتعليم الكبار.
- تأهيل عدد(650) معلم و مشرف من معلمي ومشرفي مدارس محو الأمية وتعليم الكبار على مستوى ليبيا على أساليب التدريس وأساليب الإدارة الحديثة.

كما تحدثت الخبيرة عزيزة المهدي عما تمَّ إنجازه من برامج محو الأمية وتعليم الكبار وفق الخطة الاستراتيجية للعام الدراسي2022-2023م، ولاحظت مضاعفة مدارس محو الأمِّية وتعليم الكبار من(31) مدرسة خلال العام الدراسي (2020-2021) ومساهمة فتح الزوايا والمنارات الدينية لتحفيظ القرآن الكريم

أعداد كبيرة من الصغار والكبار في مختلف الفئات ، وتعليمهم أحكام التلاوة للقضاء على الأمِّية الأبجدية بعدد وصل8500 شخص[15].

ويقع على عاتق الدولة الليبية تحرير الفكر من بعض التراكمات الوراثية التي تحصر المرأة في زوايا الأنوثة والإنجاب و المسئوليات البيتية، إلى المرأة باعتبارها كائن كامل الأهلية والدفع بها للعمل وتشجيعها على خوض غمار الحياة بثقة ودراية ومعرفة.

كذلك تأكيد أهمية دور المرأة في تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة وشاملة، وفتح المجال أمام الدراسات والأبحاث والحوارات و المناشط الفكرية التي تدعم المرأة وتهدف لتمكينها ومشاركتها في التنمية الوطنية، وذلك" بالتعمق في الاختلافات المنهجية حول العلاقة بين حقوقها والثقافة الإسلامية، ومدى القبول بتغيير الأفكار والقيم نتيجة تغير الاحتياجات والمطالب الإنسانية، مع طرح منظومة من المفاهيم تنبع من واقع المرأة الليبية، والقيم العربية، وخصوصية الهوية الثقافية والدَين الإسلامي، وفي ضوء ما هو مطروح من أهداف تنموية حول تمكين المرأة وتحقيق المساواة، وتضييق الفجوة النوعية وصولا إلى تأمين العمل العام والمشاركة الفاعلة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقبول بالمرأة طرفاً أساسياً فيه، كما يتطلب الأمر توظيف قنوات التنشئة السياسية، وخاصة التعليم الرسمي ووسائل الإعلام المختلفة لغرس قيم وتوجهات داعية إلى تمكين المرأة ودعم مشاركتها الإنسانية والتعريف بالتشريعات والقوانين الداعمة لها، في مواجهة النظرة التقليدية التي تتحدي تغيير واقع المرأة وتحدُّ من مشاركتها، واعتبار المرأة المعنيُّ الأساسي بتفعيل وخلق منظومة معرفية اجتماعية وسياسية وسلوكية تؤكد مشاركتها"[16].

كذلك دراسة التوجهات الأكاديمية للمرأة الرّيفية بعيداً عن المرأة الحضرية للاختلاف المتباين في الظروف المجتمعية الخاصة بالمرأة في الرِّيف "بأبعادها الاجتماعية من أُميَّة وفقر مدقع ودونية وتحقير من منظور أبعادها الاقتصادية من عمل غير مأجور في معظم الأحيان و دخول ذكوري للمرأة ، وقهر وسلبية وأيضا تكاد تنعدم نتيجة الأمية ، وكذلك أبعاد سياسية تمثلت في عزوف كامل عن المشاركة في الحياة السياسية والنيابية .. إلخ، في مقابل تحول نسبي وتدريجي نحو التقدم والنهوض الذي تشهده المرأة الحضرية"[17].

---

[15] يُنظر: نفس المرجع و الصفحة.
[16] الفارسي، د.ت، ص35.
[17] نعيم،2021، ص492.

المطلب الثاني: المرأة الريفية و التنمية المستدامة

أولاً: المرأة الريفية والتعليم عبر الصفوف الافتراضية:

المرأة الليبية التي أخذت حيزاً ي الدراسات الحديثة، وشغلت بال الباحثين وخاصة في حقل علم الاجتماع "هي امرأة نتاج لمجتمع تقليدي، محكوم بنسق من القيم الجامدة المستندة على مرجعيات مجملها من الدِّين والمعتقدات الموروثة، والتي تتحكم بعلاقاتها روابط عائلية وقبلية"[18] غير أنَّ الصفوف الافتراضية تتيح للمرأة اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة ، و أوراق الاعتماد من مؤسسات مشهورة وموثوقة بغض النظر عن الموقع أو الظروف الشخصية، أو صعوبة الوصول، و هناك إحصائيات تقول إنَّ 45% من الإناث كان سيتعين عليهن إيقاف أو تأجيل دراستهن لو لم يكن التعلم عبر الإنترنت خياراً متاحاً، و هذا يتيح لهن توسيع الأفاق و متابعة الشغف الدراسي، واكتساب الخبرة في مجالات متنوعة.

ويوفر التعلم عبر الإنترنت للمرأة فرصة تحقيق التوازن بين رحلتها التعليمية و مسؤوليات العمل، و تقديم الرعاية المنزلية مما يسمح لها بتحسين مهاراتها ، أو إعادة مهاراتها القديمة بالسرعة التي تناسبها. وعلى الرغم من أنَّ نسبة الالتحاق بالمدارس أقل بالنسبة للإناث مقارنة بالرجال على مستوى العالم وفقاً لبحث صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، فإنَّهن يتفوقن على الرجال في الوقت الذي يستغرقه تطوير المهارات الأساسية عبر كل مستويات الكفاءة.

ثانياً: الإنترنت وأثرها على التوجهات الفكرية لدى المرأة في الريف

كانت ليبيا في الماضي نموذجاً لمجتمع بدوي، تُسيطر عليه قيم و مبادئ البداوة، إلاَّ أنَّها تحولت باتجاه التمدن بشكل تدريجي ومعدل متزايد ، غير أنَّها رغم هذه التغييرات، لا تزال ليبيا تتميز بالتحفظ الشديد ، وتشكل الانتماءات الدينية والقبلية القوى الثقافية الدافعة الرئيسة لعجلة دوران حركة هذا المجتمع[19].

فالقبيلة في ليبيا مصدر للنسب وتأكيد لهوية النساء، كما أنَّ الانتساب للمرأة لدى الليبيين أمرٌ غير مُعيب، ففي المشرق العربي يستبدل اسم الأم بنسبها لأبنائها الذكور و أكبرهم سناً، كأن تنادى (بأم أحمد) مثلًا فإنَّ بعض القبائل في شرق ليبيا لا يُعيرون الابن بنسبه إلى أمه أو الأب بنسبه إلى ابنته فيقال (بو حواء) مثلاً لمن أمه حواء أو ابنته، بل إنَّ قبائل كاملة تنسب إلى النساء كـ (عيت حورية) مثلاً، وهم من قبيلة الفوارس شرق ليبيا، والانتساب للنساء قد يكون لصيقاً باسم

[18] الفارسي، د.ت، ص32.
[19] تومبيرت،2005، ص175.

الأب أو الأبناء الذكور، مثلًا فإنّ بعض القبائل في شرق ليبيا لا يعير الابن بنسبه إلى أمه أو الأب بنسبه إلى ابنته فيقال(بو حواء) مثلًا لمن أمه حواء أو ابنته[20].

وجاء في تقرير حول حقوق المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المواطنة والعدالة حول ليبيا ذكر أليسون بارجتير أنَّ نسبة الحضر إلى الرِّيف 86% مقابل الرِّيف 14% و" أنَّ نحو ٩٧٪ من السكان هم عرب أو بربر (على الرغم من أنَّ الحكومة تنكر وجود أقلية بربرية) والغالبية العظمى تتبع المذهب المالكي السُّنِّي، وقد ظلت ليبيا معزولة طوال معظم التسعينيات، إلا أنَّها حالياً في طريقها نحو إعادة بناء العلاقات مع المجتمع الدولي"[21].

أمَّا بالنسبة للإنترنت فهي " توفر فرص عمل للفتيات والسيِّدات الراغبات في العمل عن بُعد؛ لارتباطهن بالتزامات أُسرية ؛ خاصة في وظائف مثل الترجمة، والكتابة الصحفية ، والنشر، والبرمجة، والتصميم الجرافيكي، والتصميمات الهندسية والصناعية، وإدارة المحتوى الإلكتروني وغيرها. كما يوفر آلية للتعلم عن بُعد، واكتساب المهارات اللازمة لدخول سوق العمل، وتحسين أوضاعهن فيه، وزيادة المستوى التعليمي العام للمرأة"[22].

كما توفر الإنترنت آلية مناسبة للنساء الرائدات في المجتمعات الريفية والقيادات النسائية؛ للحديث حول قضية المساواة بين الرجل و المرأة وأبعادها، كما توفر مواقع التواصل الاجتماعي فرص التبادل الفكري بين المجتمعات النسائية على اختلافها، من خلال الحوار و اللقاءات المتعددة و الاستماع إليها، والمشاركة فيها، كذلك عرض قصص واقعية تتعلق بمشكلات حقيقية تواجه المرأة للاستفادة منها ؛ حيث يتمُّ تناولها إعلامياً على نطاق واسع، وكسب الحشد والتأييد من المجتمع المحلي والدولي ؛ لتحقيق الاستقلال المادي للمرأة العربية عبر استخدام تطبيقات الهواتف المحمولة البنكية ، مما يتيح لها التحكم بأموالها عن بُعد دون الحاجة للتنقل وتيسير عمليات الشراء والتسويق والبيع من خلال الإنترنت ، مما يدعم المرأة ويُسهم في تسهيل دور المرأة المنزلي، كما يساعد في حصولها على الخامات والأدوات اللازمة لإقامة مشروعات دون الحاجة للتنقل والسفر، بالإضافة إلى تسويق المنتج، والوصول لأكبر عدد ممكن من العملاء على أوسع نطاق جغرافي[23].

و في جانب الرعاية الصحية أكدت بعض الدراسات أنَّ أوجه القصور في تعليم النساء الريفيات تؤثر تأثيراً أوسع نطاقاً وأطول أمداً على رفاهية وعافية الأسرة ، حيث أشارت معطيات متوافرة من 68 بلد لديها معطيات حول وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحسب تعليم الأمهات، حيث أنَّ فرصة الطفل في

---

[20] يُنظر: الفارسي، د.ت، ص34.
[21] تومبيرت،2005، ص166.
[22] منظمة المرأة العربية،2016، د. ص.
[23] يُنظر: المرجع السابق.

البقاء على قيد الحياة تتوقف على ثقافة أمه و مستوى تعليمها ، فهي تزداد عند حصول الوالدة على تعليم ثانوي أو ما يزيد عن ذلك، فالأطفال الذين يولدون لأمهات غير متعلمات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تزيد احتمالات تعرضهم للموت بمقدار 3.1 ضعفاً عن الأطفال الذين يولدون لأمهات تحصلن على تعليم ثانوي أو تعليم عالي وبمقدار 1.6 ضعفاً عن الأطفال الذين يولدون من أمهات تحصلن على تعليم ابتدائي[24].

وقد أثبتت الدراسات أنَّ النساء الأكبر سناً يعتقدن أنَّهن لسن بحاجة إلى الإنترنت و أبدين عدم الرغبة فيها لعدم وجود فوائد منها، و أرجعت الدراسات ذلك لانخفاض مستويات التعليم إلى انعدام الثقة في الأجهزة الرقمية و ندرة الوعي بالفوائد التي يمكن أن يكتسبها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما هو الحال مع النساء في أفريقيا وأسيا، فهن أقل وعياً بالإنترنت و فوائده من الرجال بفجوات تبلغ نسبتها21% ، وأنَّ خمس النساء اللواتي لا يمتلكن هواتف نقالة فلم يستخدمن الإنترنت لعدم الحاجة وغير مناسب لهن لأسباب اجتماعية مردها عدم قبول الأسرة كما هو في مصر و الهند[25].

و في بعض الدراسات ترجمت الأمية التقليدية عموماً إلى أمية رقمية كونها تُشكل عائقاً رئيسياً للسيّدات أمام استخدام التكنولوجيا، و لا تزال الحواجز التعليمية تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات في العالم النامي بسبب المسؤوليات المنزلية المتزايدة والتحيز الجنساني، وتُظهر البحوث أنَّ أكثر من نصف النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم رسمي يشعرن بعدم الارتياح أو بعدم الدراية بشأن استخدام التكنولوجيا، لكن15 % فقط من النساء الحاصلات على تعليم ثانوي على الأقل يشعرن الشعور نفسه و وفقاً للدليل الإلكتروني بشأن الجنسانية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تميل النساء أكثر إلى أجهزة الراديو و الهاتف المتنقل لأنَّ مستويات الإلمام بالقراءة و الكتابة لديهن أدنى عموماً من تلك لدى الرجال. كثيرا ما تعجز النساء اللواتي يتحدثن اللغات المحلية غير المدعومة في منصات الإنترنت الرئيسية عن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات[26].

ثالثاً: اكتساب المهارات الرقمية و اكتساح سوق العمل

المرأة شريك في التنمية: شعار علمي جديد أطلقته الأمم المتحدة و منظمة العمل الدولية؛ للتأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في التنمية المستدامة ، وتنمية المرأة في الرّيف وإكسابها المهارات القرائية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغييرات جدرية في المجتمع الريفي لوجود علاقة طردية بين التعليم والتنمية.

---

(24) يُنظر: صحيفة الوقائع، د.ت، ص6.
(25) يُنظر: كيم مالاليو، 2020، ص10.
(26) يُنظر: المرجع نفسه، ص10-11.

ولإدماج المرأة في التنمية كما جاء في التقرير العالمي لليونسكو2015 يجب أن تتوافر المعارف و المهارات التي تُعينها على التمكن و الاندماج ، فضلاً عن مجموعة من الآليات للتغلب على المعوقات التي تحدُّ من إعطاء المجتمع الفرص الكافية والمناسبة لها؛ لكي تُسهم في تحقيق التنمية ، وهنا ينبغي تهيئة الظروف الملائمة لتكون شريكاً كاملاً في التنمية دون عوائق أو تحديات تحول دون مشاركتها الكاملة في التنمية، و أشارت دراسة أبو قعيقيص (2017) إلى وجود هدر" يتعلق بالإمكانيات المادية للدولة الليبية حيث أن ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث ثم عدم دخولهن سوق العمل يعني أنَّ سياسة الدولة تجاه القوى العاملة تعاني من خلل كبير حيث إنَّ حجم الصرف على قطاع التعليم لا ينتج قوى عاملة مساهمة اقتصادياً بقدر ما ينتج ربات بيوت" كما خلص تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة / ليبيا في يناير2020، حول التأثير الاقتصادي و الاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية" إلى أنَّ الأدوار و الفرص المتاحة للرجال والنساء في ليبيا لا تزال محددة ومهيكلة بالمعايير الاجتماعية المحافظة الأبوية (الباتريركية) و يشمل ذلك الفرص الاقتصادية، ذلك أنَّ المرأة الليبية تواجه العديد من التحديات التي تعوق مشاركتها النشطة في سوق العمل"[27].

وأنَّ إدراك الدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي في تحديد شعور الفرد بحرية الحركة عامل وثيق الصلة بقدرة المرأة على الدخول إلى سوق العمل، ذلك أنَّه مرتبط بالمعايير الثقافية بالإضافة إلى المعايير الأمنية." فالنساء أكثر عرضة من الرجال بأربعة أضعاف لعدم القدرة على مغادرة منازلهن بمفردهن، وبأربعة أضعاف على الأرجح في عدم التنقل بين المدن أو الأحياء وحدهن، وبثلاثة أضعاف على مستوى قدرتهن على السفر خارج ليبيا دون مرافقة وتعتبر إمكانية التنقل خارج البيت أو بين الأحياء عند النساء في بنغازي هي الأعلى وذلك بنسبة كبيرة مقارنة بالنساء في صبراتة اللاتي يعتبرن الأقلّ حظاً، ورغم الفجوة بين الرجال والنساء على مستوى التنقل دون مرافقة، فإنَّ النساء اللائي تمت مقابلتهن هن أكثر ميلا من الرجال لاعتبار السفر بمفردهن مقبولاً اجتماعياً ، وفي الواقع إنَّ عدد النساء اللاتي يعتبرن سفر المرأة بين المدن مقبولاً اجتماعياً هو ضعف عدد الرجال. أما بالنسبة إلى إمكانية سفرهن خارج ليبيا دون مرافقة فيقدر بثلاثة أضعاف تقريباً، كما أنّ القضايا المتعلقة بالمعايير الاجتماعية تساهم أيضا في اتخاذ المرأة قرار الدخول إلى سوق العمل - حيث ذكرت 52 % من النساء العاملات أنَّ أُسرهن إمَّا إنَّها قد عبرت عن موافقتها على قرار العمل أو اتخذت موقفاً محايداً إزاءه، بينما بلغت النسبة لدى الرجال86%"[28].

---

[27] يُنظر: ص9.

[28] هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ ليبيا، يناير/2020، ص42.

لذا يمكننا القول إنَّ نسبة توظيف النساء لا تزال منخفضة في مختلف المناطق، حيث تتراوح بين 56 و68 % ، وأنَّ بنغازي تمتلك أعلى معدل توظيف بالنسبة للإناث، حيث أفادت بعض الدراسات بأنَّ 26 % من الإناث يعملن بدوام كامل (يُنظر: المرجع السابق) غير أنَّه "منذ عام 2018 قامت مبادرة BLTG بدعم منظمات وشبكات حقوق المرأة للمساهمة بشكل فعَّال والتأثير بشكل فعَّال في وضع السياسيات، والاستراتيجيات وقرارات التمويل الإنسانية العالمية. وبهدف نهج بناء الحركة النسائية لتبني وتعزيز التواصل بين الحركات المحلية/الوطنية وحركات النساء النازحات. والعمل على تعزيز التواصل والعمل المشترك للتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، وتعزيز حقوق المرأة عبر الوصل بين التنمية والعمل الإنساني"[29].

كما تمَّ تأسيس منتدى حماية وتمكين المرأة لإنشاء مساحة تعلم شاملة لحماية وتمكين المرأة WPE ، وتحفز البرامج التي تشمل النساء والفتيات ومن أهدافه[30]:

- توفير السلامة النفسية والانتباه إلى ديناميات القوة وتقدير نقاط القوة ووجهات النظر المتنوعة عبر وضع برامج حماية وتمكين المرأة(WPE) في جميع أنحاء العالم .

-تعزيز وتشجيع وخلق مساحة حماية وتمكين المرأة WPE للزملاء والزميلات في WPE للمشاركة في عمل فردي وشخصي.

-تعظيم المشاركة في البرنامج القطري لحماية وتمكين المرأة (WPE) وتيسير مساحات التعلم بحيث يكون التعلم متعدد الاتجاهات.

-الحد من عدد الموضوعات التي يتمُّ تناولها في منتدى التعلم ؛ لتوفير وقت للمشاركة العميقة والمحادثة بين الخبراء والخبيرات ، وتحديد المواضيع التي سيتم تغطيتها استناداً إلى إلحاح الحاجة واهتمام المشاركين و المشاركات

وبصرف النظر عن التحاق المرأة بالتعليم ومن ثمَّ بالعمل فإنَّ المرأة في الريف والبدوية يقع على كاهلها القيام بعدة أدوار في بيئتها و تجد نفسها مكلفة بها بحكم طبيعة الحياة الريفية و البدوية، وهي" بحكم أدوارها تكتسب الثقة وتشارك في الحياة داخل عالمها وخارجه، هذا لا ينطبق بالضرورة على مجتمعات الحضر إذ ثمة فوارق ناتجة عن عوامل ثقافية وأنماط تربوية وقيمية مختلفة، ففي الوقت الذي تلعب فيه المرأة الريفية أدوارًا كثيرة بحكم طبيعتها ووعيها المحدود، إلاَّ

---

[29] برنامج حماية وتمكين المرأة WPE، 2019، ص21.

[30] المرجع السابق: ص 37.

أنَّ المرأة الحضرية إن صح التعبير أقل حظاً في المشاركة، نتيجة القيم التربوية التي تفرض فواصل بين الرجال والنساء وسط بيئة ضيقة، محدودة محافظة تفرضها طبيعة المدينة وأساليب العيش فيها"[31].

والآن أصبحت الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات أكثر رواجاً في الأعمال وسائر شؤون الحياة، فهي تؤدي دوراً أساسياً في شتى الميادين، غير أنَّ النساء مقارنة بالرجال في المتوسط أقل قدرة على توظيف الأنترنت والرقميات ، فعلى الصعيد العالمي نرى أنَّ النساء" يقل استخدامهن للإنترنت بنسبة 17% ، والفجوة أوسع في أقل البلدان نمواً ، كذلك فإن احتمال امتلاك النساء في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل للهواتف المتنقلة أقل بنسبة 10% بالمقارنة مع الرجال"[32]. كما أنَّ قلة السكان في المناطق الريفية تقلل من مبادرات استثمار البنية التحتية للاتصالات، ولعل ذلك لوجود عدد أكبر من النساء في المناطق الريفية وخاصة في البلدان النامية مقارنة بالرجال الذين يفضلون السفر والانتقال من الأرياف إلى المدن؛ لذا نرى النساء في الريف محرومات من إمكانية تطوير أنفسهن والإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و يزيد احتمال امتلاك المرأة في المناطق الحضرية للهاتف المتنقل بنسبة 23 في المائة مقارنة بالمرأة في المناطق الريفية حتى لو كانتا في نفس العمر و لديهما نفس الدخل و المستوى التعليمي و الوظيفة؛"(كيم مالاليو، 2020، ص11)" وتقل معرفة النساء والفتيات بكيفية الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية للأغراض الأساسية بنسبة25% مقارنة بالرجال. ويقل أيضاً احتمال معرفتهن بكيفية برمجة أجهزة الحاسوب بأربعة أضعاف، و يقل احتمال تقدمهن للحصول على براءة اختراع تقنية بمقدار 13 مرة"(المرجع السابق).

واتضح من الردود على استطلاع بعض الدراسات" أنَّ نسبة النساء اللواتي يسعين إلى الحصول على التعليم لتحسين فرصهن أعلى من نسبة الرجال. وينعكس ذلك على قدرتهن على إيجاد فرص عمل منتظم، الأمر الذي يؤثر بدوره على كيفية تصور الرجال والنساء لأدوارهم داخل الأسرة، ويتحدى توقعاتهم (يُنظر: خليفة،2022، ص10) و بإمكاننا القول إنَّ فرصة النساء الريفيات في ليبيا أخذت في التزايد بشكل نسبي ، و أنَّ رغبتهن في التعلم و التعليم ، و بالتالي اكتساب المهارات الرقمية جعلتهن أكثر ظهوراً غلى صفحات التواصل الاجتماعي؛ لتسيير مشاريعهن الاستثمارية الصغيرة.

---

[31] الفارسي، د.ت، ص35.

[32] كيم مالاليو، 2020، ص3.

نتائج البحث:

1- تشجيع إعلام المرأة على تنظيم برامج تثقيفية و توعوية، و حلقات نقاش تهدف لتشجيع النساء في الريف للمطالبة بحقوقهن ، والثأر على العادات والتقاليد التي هي من أهم العوائق التي تواجه المرأة الريفية.

2- أبرز البحث أهمية مشروع القرائية في المجتمع الرّيفي، و أنّه يواجه الكثير من التحديات والصعوبات التي تحتاج إلى تكثيف الجهود من ذوي الخبرة والاختصاص، و أصحاب القرار في الدولة الليبية للتغلب عليها.

3- أظهر البحث أنَّ دراسة العلاقة بين المرأة والتنمية لا يمكن معالجتها دون التركيز على أثر التعميم على دور المرأة في ظل العادات والتقاليد، والقيم السائدة في المجتمعات بشكل عام والريفية على الخصوص، والتشريعات القانونية التي تحقق للمرأة المساواة مع الرجل.

4- إنَّ التعليم في ليبيا مجاني ومتاح لكل الليبيين ، كما أنَّ الدولة الليبية اتخذت التدابير اللازمة لتحسين مستوى تعليم المرأة ، بما في ذلك جعل التعليم إجبارياً حتى المستوى المتوسط. فازداد عدد الإناث اللواتي استفدن من فرص التعليم في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية.

التوصيات:

يوصي البحث بالآتي:

- التوسع في نشر المدارس في القرى والأرياف، وافتتاح مراكز محو أميَّة النساء و تعليم الكبار، وتحفيظ القرآن الكريم.

- توفير دور الحضانة لأطفال العاملات في قطاعي التعليم و الصحة باعتبارهما يشكلان النسبة الأكبر.

- العمل على وضع استراتيجيات تهدف لزيادة الوعي بأبعاد وفوائد وديناميكية الروابط بين الحياة في الرّيف والحياة في المُدن.

المراجع:

- الأسطى، أسماء مصطفى(2005)، **تطور التشريعات القانونية لعمل المرأة**، ندوة المرأة والتنمية، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، اللجنة المركزية لإعداد وتخطيط وتنمية وتشغيل المرأة، طرابلس، ليبيا.

- خليفة، أسماء (2022) **الشباب و الشابات في ليبيا**- دراسة الشباب في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا- تحليل للنتائجhttps:// library.fes.de.
- أوشن، زهرة سليمان(2005) **دور وسائل الإعلام في توعية المرأة** ، مجلة القوى العاملة، السنة الأولى، ع3، سبتمبر2005م.
- إيلاف للنشر المحدودة (2004) **المرأة الليبية ماضيها حاضرها و مستقبلها،** https://elaph.com
- تقرير هيأة الأمم المتحدة للمرأة/ ليبيا (يناير،2020) **التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية**،https://arabstates.unwomen.org.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2005) نحو **نهوض المرأة في الوطن العربي**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و آخرون، نيويورك، 2006، ص321،https://www.elyaoui.org.
- تومبيرت، ثمينة نذير ولي(2005) **حقوق المرأة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا المواطنة والعدالة**، مؤسسة فريدم هاوس- الولايات المتحدة الأمريكية، طباعة مؤسسة ميدفاونديشن- مصر.
- التير، مصطفى (2006) **إنجازات المجتمع الليبي في مجال التنمية المستدامة**، مجلة الجامعة المغربية، العدد الثاني، السنة الأولى، عدد خاص عن التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي، جامعة قاريونس- ليبيا.
- الشافعي، عماد مختار و آخرون**(2018) تمكين النساء الريفيات من خلال الخدمات التعليمية الإرشادية الزراعية المقدمة من مراكز التنمية الريفية بليبيا**، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي.
- الشراكة الاستراتيجية بين لجنة الإنقاذ الدولية و برنامج إيرلندا للتنمية(2019) **ملخص برنامج حماية و تمكين المرأة** WPE، https://gbvresponders.org.
- صحيفة الوقائع، **المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، تقرير الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة**، https://www.fao.org.
- الفارسي، أم العز علي(د.ت) **المرأة الليبية و الهوية**- دراسة في أثر التحولات التاريخية على تكوين الهوية،file:///C:/Users/HP/Desktop.
- الفيلالي، عصام بن يحي(2006) **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع و المأمول نحو مجتمع المعرفة**، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، و كالة الجامعة للدراسات والبحث العلمي، https://khair.ws.
- أبوقعيقيص، هالة محمد تنتوش ،(2017) **المرأة في سوق العمل الليبي واقع وتحديات** (مؤتمر المرأة الليبية للدراسات الحديثة)28-29/12/2021 طرابلس، ليبيا Libyan Women

Conference for Recent Studies, 28-29/12/2021, Tripoli, Libya.... آبيرت. ليبيا، مؤسسة فريدويش.

- علي، إلهام نعيم عبد العظيم (2021) **فعالية مشروعات تنمية المرأة الريفية من أجل التخطيط لتمكينها اقتصادياً و اجتماعياً**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع 22.
- كيم مالاليو، خبير الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2020) **المرأة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ**، تقرير عن الفرص و القيود، منشوراتITU .
- معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة **التقرير العالمي الرابع بشأن تعلم الكبار و تعليمهم (2019)** ألمانيا https://ahead.org.
- منظمة المرأة العربية(2016) **المرأة و تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية**- دراسة استرشادية- https://ncw.g0v.eg
- وكالة الأنباء الليبية(2024) **جهود الدولة الليبية في محو الأمية من خلال دراسة لخبيرة ليبية بمناسبة إحياء اليوم العالمي لمحو الأمية** ، 2024/1/18م.https:llahagovly.